بيانه من انه يجوز ان يكون للذات اختيار في حصول صفة ولا يكون
فاعلا لها فلا يلزم من التقييد بالاختياري ان يكون المحمود فاعلا ليس
لانه وان جاز عقلا لكن النقل يخالفه واما الجواب بان المراد انه يلزم ان يكون
له فعل وان لم يكن ذلك محمودا عليه وذلك لازم من التقييد فهو بعيد التنزل
بمعزل عن التحقيق لما عرفت من المحمود عليه يجب ان يكون فعلا للمحمود فان قلت
كثيرا ما يحمد على العلم والكرم والاخلاق العلية النفسانية قلت في لباب
التفسير ان المدح يجوز على صفات الذات كالعلم والحمد لا يجوز الا على صفات
الفعل كالخلق والرزق لكن الظاهر من تحقيقات المتاخرين ان المراد الفعل
العرفي اللغوي والعرف يعد الجميع ذلك فعلا لا يقال علمت وكرمت كما
يقال اعطيت واكرمت وقد صرح بكون الكيفيات النفسانية تعد افعالا
السيد الشريف وغيره وعلى ما قررنا يكون الحمد حقيقة على الانعام لا النعم
ولذا قال العلامة التفتازاني في الحواشي ان النعمة بمعنى الانعام فان قلت
هذا ينافي ما في المطول من ان الحمد على الانعام امكن من الحمد على النعمة لما يدل

على

على هذا ان لا يكون المحمود عليه فعلا فان ذوات النعم لا تعد افعالا
قلت لا شبهة لعاقل في ان المحمود عليه يجب ان يكون امرا في المحمود
فان الامر الاجنبي عن شخص لا يكون سببا لثناء ذلك الشخص وتعظيمه بداية
والا لامكن حمد زيد على ما لم يتعلق به من فعل عمرو وغيره وهو فاسد
قطعا فالحمد على النعمة لذاتها غير معقول بل لا بد من ملاحظة تعلقها
بالمحمود بالصدور وحينئذ يرجع الى الانعام فان النعمة حينئذ لاجل
انعام المحمود اياها واما الحمد على الانعام فهو لذاته فلذا صار الحمد على
الانعام امكن والذي يلزم مما في المطول ان الحاصل من الفعل قد يجعل
بمنزلة الفعل ويحمد عليه لكن لا لذاته بل من حيث حصوله منه فالمحمود عليه
الفعل او ما هو بمنزلة الفعل بالواسطة فيه الفعل فلا منافاة ولا اشكال
ثم ان العقل وان كان يجوز تعظيم الصدر وثناءه لما يتعلق به لا من جهة
الصدور حقيقة او عرفا الا ان كلام الثقات سيما في النقليات مقدم
على الاحتمالات العقلية وحسن الظن بهم يقتضي اعتقاد انهم ما جروا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)